12-12-2008

الموقف الوطني من الانتخابات النيابيّة القادمة

لا للزعيم الأوحد، لا للحزب الأوحد،

نعم للتمثيل النسبي، نعم للتمثيل العادل.

1- الشعارات الثلاثة وشرطها الواحد

شرط استكمال "مسيرة الاستقلال" وحفظه هو نفسه شرط "حماية المقاومة" والزيادة فيها وشرط "المشاركة العادلة في الحكم" وتحقيقها. وهذا الشرط ليس شيئاً غير الحدّ الأدنى من الوحدة الوطنيّة، هذا الحدّ الذي بلا ارتسامه لا مجال للكلام عن شعب أو عن وطن أو عن دولة. إذاً لماذا يجد اللبنانيّون كلّ هذه العقبات أمام تحصيلهم الحدّ الأدنى من الوحدة الوطنيّة، وهو الشرط الضروريّ لتحقيق شعارات القوى السياسيّة التي تتقاسم وجودهم الشعبيّ تقاسماً حادّاً، وتحول دون تحصيلهم هذا الحدّ الأدنى لحفظ وجودهم بين الشعوب؟

2- الاستفتاء المفقود

لو كان في إمكاننا استفتاء اللبنانيّين استفتاءً صحيحاً، جملةً واحدةً أو جماعةً جماعة، في رغبتهم بأنْ يحكموا أنفسهم بأنفسهم، فلا وصاية خارجيّة أو هيمنة داخليّة، وفي رغبتهم بأنْ يكونوا قادرين على مقاومة العدوان، أيّ عدوان محتمل، ومن أيّ جهة أتى، فهل نتصوّر أنْ تكون نتيجة ذلك الاستفتاء الصحيح كراهةً لأنْ يحكموا أنفسهم بأنفسهم أو لقدرتهم على المقاومة؟ إنّه احتمال بعيد مستبعد. وإنْ كانت هذه الكراهة هي نتيجة ذلك الاستفتاء المفقود فالمعنى في هذه الحالة هو أنّ اللبنانيّين ليسوا شعباً، لا واحداً ولا أكثر، وأنّ لبنان الواحد أو المتعدّد، ليس وطناً أو دار سلام لأحد بل دار غربة أو دار حرب للجميع.

3- الانتخابات المتوقّعة

لكنّنا في المتاهة وما زلنا نرى إمكان الشعب وإمكان الوطن وإمكان الدولة، أمامنا وفي مستقبلنا. وذلك، في الأقلّ، باعتباره الإمكان الأفضل، من جهة أولى، وباعتباره الإمكان المستمرّ، في مواجهة إمكانات أخرى تظهر ثمّ تخفى، كإمكان التقسيم أو إمكان إلحاق الكيان اللبنانيّ أو التحاق بعض أجزائه بكيان آخر، من جهة ثانية. وفي ايّ حال، فإنّ الإمكان من هذا النوع لا وجود له أصلاً إنْ لم يكن مطلوباً لطالب مُجِدٍّ في الطلب. أمّا الاستفتاء الصحيح المفقود فقد نجد عِوضاً واقعيّاً منه وإنْ كان مطعوناً بصحّة شروطه، أعني الانتخابات النيابيّة التي هي الآن أو تكاد تكون قِبلة كلّ حزب أو شخص وجد في نفسه أهليّة التمثيل الشعبيّ. فما الموقف الوطنيّ في هذه الانتخابات؟

4-المطلوب من الانتخابات

دستوريّاً، المطلوب من هذه الانتخابات، في الأقلّ، إعادة تكوين مجلس النوّاب ومجلس الوزراء. فالجهة أو بالأحرى الجهات التي تحصل مجتمعةً على أغلبيّة بسيطة في مجلس النوّاب يكون لها أنْ تكوّن الحكومة بالاتّفاق مع رئيس الجمهوريّة، تِبعاً لنصّ الدستور. وهذا، دستوريّاً، أمر ملزم، ومجلس الوزراء، مجتمعاً، هو السلطة الإجرائيّة. السؤال، هنا، هو ما إمكان أنْ تكون هذه السلطة سلطة بالفعل، أي أنْ تكون نتيجة الانتخابات ملزمة بالفعل، لتكوين سلطة بالفعل، ذات اتّجاه معروف بالفعل، وذات قدرة بالفعل؟

5-استباق النتيجة والخوف والتخويف منها ومن الحريّة فيها

القولان المسموعان في النتيجة المرتقبة لهذه الانتخابات قول لفريق " سلاح المقاومة" وقول لفريق "مسيرة الاستقلال". أمّا القول الأوّل فخلاصته التزام هذا الفريق بإشراك الفريق الآخر في الحكم إذا كانت النتيجة لصالحه وصالح حلفائه. المعروف في هذه الحالة هو أنّ السلطة لن تقرّر شيئاً لنْ يرتضيه هذا الفريق طالما أنّه

صاحب الأغلبيّة لا الثلث المعطّل أو الضامن فحسب، وغير المعروف هو ماهيّة التزامه قرارات السلطة وحدود هذا الالتزام إذا كانت النتيجة لغير صالحه. أمّا القول الثاني فخلاصته تحذير من أنّ تكون نتيجة الانتخابات لغير صالح الفريق الذي يريد "استكمال مسيرة الاستقلال" لأنّ هذا "الاستكمال" مرهون بهذه النتيجة. المعروف في هذه الحالة هو تحصيل هذا الفريق لرئاسة الحكومة وللحكومة أو للأغلبيةّ فيها كما كان الحال سابقاً أو كما هو الحال الآن، وغير المعروف هو كيف يكون "استكمال مسيرة الاستقلال" بل أين هي تلك "المسيرة" الآن؟

6- القوّة العليا

لكنّ المعروف، في كلّ حال، هو أنّ الدستور لا يطبّق نفسه بنفسه. فلا بدّ لتطبيقه من نوع من القوّة. والقوّة العليا ليست، في نهاية المطاف، تلك التي تكون في الثكنات. القوّة العليا، في نهاية المطاف، قد تكون قوّة غير مسلّحة. تخرج من أماكن السكن ومن أماكن العلم ومن أماكن العمل، وتظهر في الساحات والشوارع إذا كانت خالصة الشرعيّة، فتنقاد لها، في هذه الحالة، كلّ القوى الأخرى، تلك التي تكون في الثكنات، كما تلك التي تكون في مجالس النوّاب ومجالس الوزراء، كما تلك التي تكون في مجالس الإدارات أو في مجالس المِلل. إذاً ما شرعيّة هذه الانتخابات لتكون نتيجتها ذات قوّة عليا؟ هل هي قانونها الذي يُجمع كلّ الفرقاء على سوء النظام الانتخابيّ الذي أتى به؟ هل هي العمليّة الانتخابيّة نفسها وقد بدأت ترتسم بصفاتها السيئة الثلاث، العصبيّة الطائفيّة والسوقيّة الماليّة والتبعيّة الأجنبيّة، مع ما يضايفها من العجز عن المكافحة بل عن المراقبة وبالتالي عن المحاسبة؟ إذاً ما الموقف الوطنيّ في هذه الانتخابات؟

7- القول بالنظام النسبي والتواطؤ على اعتماد نقيضه

ماذا لو صدّقنا الإجماع على القول بسوء النظام الأكثريّ وبأنّ النظام النسبيّ هو الأنسب؟ إنّ هذا التصديق لا حاجة فيه إلى التسليم بإخلاص القائل، أي إلى المطابقة بين ظاهر قوله وحقيقة اعتقاده، أو إلى المناسبة بين حقيقة القول وحقيقة النيّة. يكفي في هذا الإجماع أنّ حصوله هو

دليل قويّ على المطابقة بين هذا القول والواقع، فالقائل هنا يقول ما يقول لتبرئة نفسه من الظلم الواقع حتماً باعتماد النظام الأكثري. المشكلة أنّ الأمر لا يقتصر على الظلم. فالخطر هو في تثبيت التماهي الذي يفرضه هذا النظام بين المذهب السياسيّ والمذهب الدينيّ ممّا يحوّل كلّ تهارج سياسي سوقيّ إلى مشروع حرب دينيّة مقدّسة. والسؤال هنا ما الذي دفع كلّ هذه القوى مع تعدّد مشاربها وكثرة تناحرها إلى التواطؤ فتُجمع على إقرار نظام انتخابيّ وصفه عندها هذا الوصف؟

8- نتائج الانتخابات والتغييرات المحتملة

أمر ثان غير هذا الإجماع هو أنّ نتيجة الانتخابات لنْ تغيّر شيئاً ذا معنى بالنسبة إلى "مسيرة الاستقلال"، فليس صحيحاً أنّ التيّار الوطنيّ الحرّ أو حزب الله لا يتمنّيان شيئاً سوى العودة إلى الوصاية السوريّة، وليس صحيحاً أنّ تيّار المستقبل والحزب التقدّمي الاشتراكيّ يمتلكان مشروعاً لاستكمال هذه "المسيرة" أو أنّ لديهما أصلاً مشروع استقلال عن غير الحكم السوريّ لا عن الدولة السوريّة نفسها أو عن غيرها من الدول. والأمر نفسه بالنسبة إلى ما يتحدّث عنه التيّار الوطنيّ الحرّ من "تصحيح المشاركة في الحكم"، فليس صحيحاً أنّ الطريق إلى المشاركة الصحيحة في الحكم هي الطريق التي يريد اتّباعها هذا التيّار، وليس صحيحاً أنّ الحليف القويّ لهذا التيّار لا يتمنّى شيئاً سوى العودة إلى الحكم الرئاسيّ مع تثبيت التقليد الطائفيّ في توزيع المناصب العامّة الأولى. أمّا بالنسبة إلى "سلاح حزب الله" فليس صحيحاً أنّ الإبقاء عليه أو نزعه أو تحصينه مرهون بنتيجة الانتخابات، لا سلباً ولا إيجاباً. والحليف الأساسيّ لهذا الحزب ليس من برنامجه الحاليّ أو المستقبليّ أنْ يزيد في حصانة هذ السلاح، خصوصاً في حال فوزه بما يريد من تمثيل في هذه الانتخابات. ففي هذه الحالة يكون هذا الحليف في وضع تفاوضيّ داخليّ وخارجيّ لا يجعله مضطّراً إلى تقديم مزيد من التنازلات لا يرتضيها جمهوره أصلاً. والذي يحمي هذا السلاح ليس الوجود النيابيّ أكثريّاً أو اقلّيّاً، ولا السلاح نفسه كافٍ لتأمين هذه الحماية بل تعليق بناء الدولة هو الحماية- وهو تعليق يُسهم فيه أو يرتضيه حزب الله كما يُسهم فيه أو يرتضيه أخصامه: فما دولةُ شعب من الشعوب إنْ لم تكنْ قدرته على اتّخاذ القرارات المصيريّة؟ وكيف لا يكون تماهياً بين

الحزب والطائفة في غياب الدولة الواحدة، ولا فراغ هنا فالأحزاب الطائفيّة العديدة هي دويلات الطوائف العتيدة!

9- احتكار للتمثيل وشعارات سامية

أمر ثالث، بالتالي، هو أنّ احتكار التمثيل في كلّ وسط هو الهدف. أمّا الشعارات السامية، من "حماية سلاح المقاومة" إلى "استكمال مسيرة الاستقلال" مروراً "بتصحيح المشاركة في الحكم"، فليست سوى نوع من التهويل أو الإغراء يخاطب المخاوف أو المطامع دون أنْ يبذل ما هو مطلوب لغير زيادة حصّة كلّ واحد في تقاسم المناطق والجماعات والمؤسّسات.

10- قدرة متدنّية ومضامين غير شرعيّة

أمر رابع هو أنّ هذه القيادات التي ترفع شعاراتها السامية إنّما هي قيادات متدنّية القدرة ، عاجزة عن بذل المطلوب لتحقيق تلك الشعارات، إذْ إنّها واقعة في الأسر، أسر التبعيّات الأجنبيّة، أسر العصبيّات الطائفيّة، أسر التحالفات الاضطراريّة، أسر المطامع الشخصيّة، وإلاّ لما كان أيّ تضارب بين الاستقلال والمقاومة والمشاركة، ولما كانت استحالة في تحصيل الوحدة الوطنيّة الكافية لتحقيقها. المشكلة هي أنّ هذه الشعارات تغلّف مضامين فئويّة أو شخصيّة أو أجنبيّة غير قابلة للتعميم أو للتبنّي أو للاعتراف بها بما هي مضامين شرعيّة ولو كانت جزئيّة أو خاصّة.

11- الأحجام الحقيقيّة والاستعانة بالقوى الخارجيّة

أمر خامس هو التفاوت الكبير بين تصوّر هذه القيادات وبين ما يعود إليها أو ما يجب أنْ يعود إليها من سلطة الدولة وبين واقع حجمها وإمكاناتها. وهو الأمر الذي يستدعي الاستعانة بالقوى الخارجيّة لردم الهوّة بين التصوّر والواقع، من جهة أولى، وإلى إخفاء الحقيقة عن الجمهور، من جهة ثانية، طالما أنّ استتباع القيادة لجمهورها إنّما كان بذلك التهويل أو بذلك الإغراء.

12- الجريمة الثابتة والنسبيّة الممكنة

أمر سادس أخير هو أنّ علامة الصدق في قول من يقول إنّه كان مرغماً على القبول بالنظام الأكثريّ هي إمّا في تراجعه عن هذا النظام بعد أنْ أجمع الكلّ على هذا القول، وهذا هو الطريق المستقيم، وهو طريق ما زال سالكاً، وإمّا في سلوكه في العمليّة الانتخابيّة، حيث يكون في إمكانه أنْ يأخذ بالمبدأ النسبيّ في تأليف اللوائح أو في عدم استكمالها، إفساحاً في المجال أمام التمثيل العادل. ولا حجّة في أنّ شرور ممارسته تبرّرها شرور ممارسة منافسه. فاغتصاب تمثيل الغير هو جريمة كما أنّ اغتصاب مال الغير جريمة، ومغتصب المال لا تبرير لفِعلته في فِعلة مغتصب آخر لهذا المال.

13- قاتل ومقتول أم تنافس في المشاركة تأميناً للقدرة

الانتخابات النيابيّة ليست مصارعة ديوك أو مناطحة ثيران. كما أنّها ليست جباية حقوق شخصيّة أو عائليّة، ولو كانت كذلك لكانت استعباداً للناس. الانتخابات النيابيّة لتأمين المشاركة الشعبيّة الأوسع وبالتالي لتوفير القدرة الوطنيّة الأكبر.

14- واقعة تكليف وحقّ بالمشاركة.

أيّها اللبنانيّون،

الموقف الوطني في الانتخابات النيابيّة هو الموقف الذي لا يقتصر على تكرار شكوى العجز. فكلّ لبنانيّ مكلّف بما ملكت يداه، وأوراق الترشيح والاقتراع بين يديه. والحقّ الذي يملكه إنّما هو حقّ مشاركة لا حقّ تحكّم.

15- كشف حقيقة الشعارات وتبيان البرامج المطلوبة

الموقف الوطنيّ في الانتخابات النيابيّة هو الموقف الذي يكشف المضامين الحقيقيّة لشعارات لا غاية فعليّة لها سوى زيادة حصّة كلّ واحد من أطراف النزاع على حساب البناء الوطنيّ وبالتالي على حساب السلام بين اللبنانيّين، كما يبيّن البرامج المطلوبة لبناء الدولة على أساس التسليم

بهذه القاعدة: لا أمن ولا قدرة إلاّ بتوفير التضامن ولا تضامن إلاّ بتبادل الضمانات.

16- مواجهة احتكار التمثيل وإفساد العمليّة الانتخابيّة

الموقف الوطنيّ في الانتخابات النيابيّة هو الموقف الذي يواجه الاحتكار غير المشروع للتمثيل السياسيّ من قبل زعيم أوحد أو حزب أوحد. وهذا الاحتكار غير مشروع لأنّه يتمّ بوساطة قانون انتخاب غير دستوريّ، ومن خلال عمليّة انتخابيّة تحكمها الأموال الأجنبيّة والنعرات الطائفيّة وفي ظلّ فقدان الحماية الأمنيّة وتعطيل الضمانة القضائيّة.

17- مشاركة أو مقاطعة

الموقف الوطنيّ في الانتخابات النيابيّة قد يكون مشاركةً أو مقاطعةً، في الترشيح أو في الانتخاب، وذلك بحسب أوضاع كلّ دائرة انتخابيّة.

18- الموقف الناشط والنسبيّة بإرادة الناخبين والمرشّحين

الموقف الوطنيّ في الانتخابات النيابيّة هو الذي يطبّق النسبيّة من خلال القانون. فإذا استحال التطبيق من خلال القانون فليكنْ التطبيق بإرادة الناخبين من خلال العمليّة الانتخابيّة: وذلك بمواجهة التسلّط الشخصيّ والحزبيّ على أيّ جماعة أو على أيّ منطقة، فرضاً لتمثيل أكثر عدلاً وأمناً، أو، في الأقلّ، بكشف ذلك التسلّط بكلّ وسيلة ممكنة، رفضاً لتمثيل أشدّ ظلماً وخطراً:

1- الموقف الناشط، المشارك أو المقاطع، في الترشيح أو في الانتخاب، ليس حقّاً تحكّمياً بل حقّ مشاركةٍ يكاد يكون واجباً وطنيّاً وإنْ لم يفرضه القانون.

2- فليكنْ تأليف اللوائح أداة تصحيح لقانون الانتخاب، بارتضاء المرشّحين وإقرارهم بوجود الغير،

3- فليكنْ الناخب هو المرجع الأخير في تأليف اللوائح، في ورقة اقتراعه، بإمرة نفسه واختياره الحرّ المسؤول.

4- فليكنْ التشطيب في لوائح التسلّط شطباً للتسلّط، وإفساحاً في المجال للمشاركة الأوسع، فهذه اللوائح لا وجود لها في القانون، وسلاح التشطيب سلاح مشروع في مقاومة التسلّط.

5- فليكنْ الاقتراع لمنْ يمثّل ظهوره أو انتخابه خطوةً نحو شمول التمثيل وتشتيت الاصطفاف الطائفيّ.

6- فليكنْ موقفنا في هذه الانتخابات موقف المواطنين المتساوين الأحرار، موقف شعب سيّد يستحقّ دولة مستقلّة.

لا للزعيم الأوحد، لا للحزب الأوحد،

نعم للتمثيل النسبي، نعم للتمثيل العادل.

19- ترجمة الموقف بالبرامج وخطط العمل

إنّ المركز المدنيّ للمبادرة الوطنيّة يدعو كلّ جهة ذات توجّه مدنيّ أو وطنيّ إلى السعي والتنسيق في هذا الاتّجاه، في المستوى الوطنيّ كما في كلّ دائرة انتخاب، من خلال لجان تنسيق تسعى إلى تبيان الموقف الوطنيّ في هذه الانتخابات من خلال البرامج الواضحة وخطط العمل الممكنة.

19-1-2009